

Distr.: General
21 May 2014

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الأولى

نيروبي، ٢٣ - ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
الجزء الرفيع المستوى

الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية: النتائج البيئية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على
التنمية المستدامة

مذكرة إعلامية من الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - تؤدي النظم الإيكولوجية دوراً حاسماً، وخاصة بالنسبة للاقتصادات النامية، وذلك من خلال دعم العائدات، وفرص التنمية المستقبلية، وسبل كسب العيش، واستدامة المحاصيل في الزراعة والغابات ومصائد الأسماك. وتدعم النظم الإيكولوجية السياحة التي تشكل ما بين ٥ إلى ١٠ في المائة من الاقتصادات الوطنية، كما أنها توفر خدمات حيوية أخرى من قبيل تخفيف وطأة آثار الظواهر المناخية القاسية، مثل الفيضانات وموجات الجفاف والأعاصير، وتأمين إمدادات المياه النظيفة للمدن. وتشكل النظم الإيكولوجية الصحية توفر الأرضية التي يستند عليها في النهاية إنتاج الأغذية والاقتصادات في المستقبل.

٢ - بيد أن الفرص التي توفرها تلك النظم الإيكولوجية للتنمية في المستقبل، تتعرض للتهديد من جراء الجريمة البيئية المنظمة عبر الوطنية والخطيرة والمتطورة بشكل مطرد، مما يقوض أهداف التنمية والإدارة الرشيدة. وتشمل الجريمة البيئية المنظمة عبر الوطنية قطع الأشجار غير المشروع، والصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع في مجموعة واسعة من الحيوانات (بما في ذلك صيد الأسماك غير المشروع)، والتعدين غير المشروع وإلقاء النفايات السامة. إذ أنها تشكل تهديداً متزايداً بوتيرة سريعة على البيئة، وعلى الإيرادات من الموارد

الطبيعية، وأمن الدولة والتنمية المستدامة. وحسب تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، تبلغ القيمة النقدية لحجم الجريمة البيئية المنظمة عبر الوطنية (بما في ذلك قطع الأشجار ومصائد الأسماك وغير ذلك من الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، والتعدين غير المشروع وإلقاء النفايات السمية) بما بين ٧٠ بليون و٢١٣ بليون دولار سنوياً.^(١) وهذا يماثل رقم المساعدة الإنمائية الرسمية على نطاق العالم البالغ نحو ١٢٧ بليون دولار. ففي الوقت الذي تستفيد فيه حفنة صغيرة نسبياً من المجرمين من الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية، فهو يحرم البلدان النامية من بلايين الدولارات في شكل عائدات وفرص تنمية مفقودة.

٣ - فالإتجار غير المشروع في الأحياء البرية، (بما في ذلك الحيوانات والنباتات والفطريات الأرضية والمائية، ومنتجاتها)، لم يعد قضية ناشئة. فقد وردت اعترافات بحجم التحدي وطبيعته في قرارات اتفاقية الإتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، والجمعية العامة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومنظمة الجمارك العالمية وغيرها، بما في ذلك على المستوى الوطني. وتم تناول هذه القضية أيضاً في مؤتمرات سياسية رفيعة المستوى، وعلى الأخص المؤتمرات التي عقدت مؤخراً في غابوروني وباريس (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)، ولندن (شباط/فبراير ٢٠١٤)، ودار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة (أيار/مايو ٢٠١٤). غير أن الاستجابة من حيث التأثير على أرض الواقع ما تزال ضعيفة نسبياً بالنظر إلى حجم وتطور التهديد على الأحياء البرية، بما في ذلك الغابات، وبصورة متزايدة على غايات مختلف الأهداف الإنمائية.

٤ - ويعد الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية تحدياً من نوع خاص لكونه ينطوي على أبعاد متعددة، بما في ذلك الفقر والإدارة ويكون في كثير من الأحيان مخفياً داخل الإتجار غير المشروع. كما أنه عادة ما يدخل في حصاد الموارد مختلطاً بين الحصاد المشروع وغير المشروع. ويتم هذا النوع من الحصاد باستخدام نظم متقدمة ومدروسة ومنفذة بعناية لغسل مشتريات غير مشروعة من الأخشاب والفحم ولحوم الصيد والأسماك ومنتجات الأحياء البرية الأخرى. فالإتجار غير المشروع في الأحياء البرية ويمكن أن ينطوي على خليط معقد من الممارسات غير المشروعة، بما في ذلك التهريب غير المشروع والتزوير، والرشوة، والعنف، واستخدام الشركات الوهمية بل وحتى القرصنة على المواقع الحكومية على الإنترنت للحصول على التصاريح أو تزويرها. ومن الممارسات الشائعة غسل أموال الأخشاب والأسماك ومنتجات الأحياء البرية الأخرى في سلسلة الإمدادات، المستمدة من المصادر غير المشروعة.

٥ - ونظراً لتعقيد الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية، لا بد أن تكون الاستجابة له متنوعة وفي المديين القصير والبعيد معاً، ومن المستوى المحلي وحتى المستوى الدولي. وبغية الحد من زيادة الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، يجب أن تنطوي الاستجابات على مجموعة متنوعة من التدابير القانونية، بما في ذلك وضع الضوابط، وسن التشريعات وإنفاذها، والإدارة البيئية، واستراتيجيات للحد من الاستهلاك والطلب، وتعزيز فرص سبل كسب عيش بديلة للمعنيين. ويتطلب فهم ظاهرة الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية نظراً واسعاً للعلاقة بين الموارد البيئية المعنية، واستغلالها بالطرق المشروعة وغير المشروعة، والثغرات الموجودة في التشريعات، وحجم الجرائم المرتكبة وأنواعها، والديناميات التي تحرك الطلب على الإتجار فيها. ويؤدي المال

(١) تستند هذه التقديرات على تحليلات تقارير ومجموعات بيانات بحوزة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

الناتج من هذا الإتجار غير المشروع، والمعروف باسم "المال المهدد"، إلى إشعال الصراعات والإرهاب وكثيراً ما تشكل سلاسل إمدادات الأحياء البرية غير المشروعة جزءاً لا يتجزأ من حلقات توليد ذلك المال.

ثانياً - حجم الأزمة

٦ - وقد قدرت مصادر مختلفة قيمة الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية بأنه يتراوح ما بين ٧ بلايين و٢٣ بليون دولار سنوياً،^(٢) تشمل هذه مجموعة واسعة من الأنواع، تشمل الحشرات والزواحف والبرمائيات والأسماك والثدييات. وتشمل هذه العينات أو المنتجات الحية والميتة منها على حد سواء، التي تستخدم في صناعة الأدوية والمواد الغذائية أو في الزينة أو الأغراض الطبية التقليدية. ويؤثر الحصاد والإتجار غير المشروعين على الصعيدين الوطني والدولي على مجموعة واسعة من الأصناف مثل القردة العليا والأفيال والنمور ووحيد القرن، والظباء التبتية، والدببة، والشعاب المرجانية والطيور، وآكلات النمل، والزواحف، وسمك حفش الكافيار الأسود، ومجموعة واسعة من الأنواع الأخرى من مصائد الأسماك التجارية في أعالي البحار والمياه الإقليمية. ولجميع هذه الأنواع قيمتها الكبيرة في السوق السوداء، ولكن لها قيمة أكبر للاقتصادات الوطنية إذا ما تمت إدارتها على نحو مستدام. فالإتجار غير المشروع في الأحياء البرية يتم، بطبيعته، خارج التنظيم الحكومي الرسمي والإدارة الحكومية، وبالتالي يمثل تهديداً اقتصادياً وبيئياً وأمنياً خطيراً لم يحظ من الاهتمام حتى اليوم سوى بقدر قليل.

٧ - ويتضاءل حجم العائدات من الإتجار غير المشروع في الحيوانات أمام الدخل من عائدات الإتجار غير المشروع في النباتات. وقد قدرت قيمة الاستغلال غير المشروع والإتجار غير المشروع في النباتات، بما في ذلك قطع الأشجار غير المشروع، بما يتراوح ما بين ٣٠ بليون و١٠٠ بليون دولار سنوياً أو ما بين ١٠ إلى ٣٠ في المائة من إجمالي قيمة تجارة الأخشاب في العالم.^(٣) ويقدر أن ما بين ٣٥ إلى ٩٠ في المائة من الأخشاب التي يعود مصدرها إلى بعض البلدان الإستوائية يشتهب أنها مستمدة من مصادر غير مشروعة أو كانت مقطوعة بصورة غير مشروعة. فبالإضافة إلى الإتجار غير المشروع في النباتات البرية التي تحصد لأغراض الزينة والأغراض الطبية، يبدو الإتجار غير المشروع في النباتات يتخذ أربعة أشكال رئيسية هي: (أ) الاستغلال غير المشروع لأنواع الأخشاب ذات القيمة العالية المعرضة للانقراض، بما في ذلك أخشاب الورد والمهاوجني (وكثير منها تم إدراجه الآن في قوائم اتفاقية الإتجار في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض)؛ (ب) وقطع الأشجار غير المشروع من أجل الخشب المنشور لمواد البناء والأثاث؛ (ج) وقطع الأشجار غير المشروع وغسل الأخشاب من خلال المزارع والشركات الزراعية تحت غطاء توفير اللب لصناعة الورق؛ و(د) وقطع الأشجار غير المشروع داخل وخارج المناطق المحمية غالباً تحت ستار الإتجار غير المنظم في

(٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الموجز التنفيذي، "Illegal trade in environmentally sensitive goods"،

متاح على الإنترنت على العنوان www.oecd.org/tad/envtrade/ExecutiveSummaryIllegalTradeEnvSensitiveGoods.pdf؛

UNODC، 2011، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١١، "Transnational organized crime in the fishing industry"، متاح على العنوان

www.unodc.org/documents/human-trafficking/Issue_Paper_TOC_in_the_Fishing_Industry.pdf؛

"Green carbon, black trade: illegal logging, tax fraud and laundering in the world's tropical forests"، UNODC، 2012،

متاح على العنوان www.unep.org/pdf/RRALogging_english_scr.pdf؛

(٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة - الإنتربول، ٢٠١٢، "Green carbon, black trade: illegal logging, tax fraud and laundering in the world's tropical forests"،

متاح على العنوان www.unep.org/pdf/RRALogging_english_scr.pdf؛

الخطب والفحم وعمليات التهرب من الضرائب والاحتيايل الواسعة النطاق وإمدادات الوقود من خلال القطاع غير الرسمي.

٨ - ويرتبط الإتجار غير المشروع في أنواع الأخشاب المعرضة للإنقراض المدرجة في قوائم اتفاقية الإتجار في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للإنقراض وتطهيرها، مثل خشب الورد وبعض أنواع الماهوجني بالجرمة المنظمة سواء في حصادها أو في توزيعها من خلال الشحنات الضخمة عبر المحيطات. ومعظم الأخشاب من المصادر غير المشروعة أو المتداولة في التجارة غير المشروعة إما أنها لا تعتبر مهربة ولا يعترف بها بوصفها مهربة من قبل مسؤولي الجمارك، أو أنها معلنة زوراً كأخشاب من مصادر مشروعة أو أخشاب متداولة في تجارة مشروعة أو أنها تخلط داخل الورق واللب. وقد تم التعرف على أكثر من ٣٠ طريقة مختلفة لقطع الأشجار بصورة غير مشروعة وتطهيرها، ويشمل ذلك من خلال استخدام وثائق وشهادات وتصاريح قطع الأشجار المزورة والرشاوى وحتى القرصنة على المواقع الحكومية على الإنترنت من أجل الحصول على تصاريح النقل.

٩ - وبالنسبة لإنتاج اللب والورق، تستخدم الشركات القابضة في الملاذات الضريبية، والشركات الوهمية والمزارع بصورة نشطة في التحايل على اتفاقيات الوقف الاختياري لقطع الأشجار وذلك بحجة الاستثمارات الزراعية أو الاستثمارات في زيت النخيل أو في تنمية مزارع مزعومة. ومثل هذه المزارع الكبيرة أو التنمية الزراعية لا تنشأ أبداً على أرض الواقع إذ أنها تعلن إفلاسها بمجرد حصولها على التصديقات الأمر الذي يؤدي إلى تكبد خسائر كبيرة في الإيرادات للحكومات. فمرتكبو هذه الأنشطة يستغلون الثغرات القانونية للتهرب من دفع الضرائب أو أنهم ببساطة يتهربون بصورة غير شرعية ومباشرة من الضرائب. وتستخدم المزارع الكبيرة أيضاً كغطاء لشبكات أكبر لطرق قطع الأشجار الغابية. إذا تستخدم شبكات الطرق لتحويل الأخشاب بصورة غير مشروعة من خلال المزارع أو لشحن الأخشاب واللب عبر المزارع الكبيرة القانونية من أجل إعادة تصنيف اللب أو الأخشاب على أنها مستمدة من الإنتاج القانوني.

١٠ - وتعمل هذه الطرق بفعالية لتقويض الكثير من الجهود الجمركية الحالية المتصلة بقانون لاسي وبرنامج إنفاذ قانون الغابات وإدارتها والتجارة فيها، اللذين يُقيدان توريد أخشاب الغابات الاستوائية بصورة غير شرعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، على التوالي. ووفقاً للبيانات المستمدة من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، يستورد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قرابة الـ ٣٣,٥ مليون طن من الأخشاب الاستوائية بأشكالها المختلفة. وتقدر أن نسبة ٦٢ إلى ٨٦ في المائة من جميع الأخشاب الاستوائية المشتبه أنها غير مشروعة الواردة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تصل في شكل ورق أو لب أو رقائق خشبية وليس على شكل منتجات أخشاب مستديرة أو منشورة أو أثاث،^(٤) التي كانت موضع الاهتمام الأكبر في الماضي. وكثيراً ما يتم خلط هذه المنتجات المعالجة مع منتجات غير مشروعة لإخفاء أصلها، وتوفير أرباح كبيرة ومنافع من حيث المنافسة وتنزيل أسعار الصناعات المستدامة والدخل منها. وتمثل هذه الممارسات تحدياً كبيراً أمام مخططات إصدار الشهادات وتوعية المستهلكين.

(٤) أنظر <http://faostat3.fao.org/faostat-gateway/go/to/home/E>

www.ito.int/annual_review_output/?mode=searchdata;

[http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/eurostat/home.](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/eurostat/home)

ثالثاً - التحدي الكبير في الإتجار غير المشروع في حطب الوقود والفحم

١١ - تشير التقديرات الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن قرابة نصف استهلاك الأخشاب الاستوائية في آسيا (تتراوح ما بين ٣٦ إلى ٩٨ في المائة) وفي أمريكا اللاتينية (تتراوح ما بين ٨ إلى ٨٥ في المائة) يستخدم كحطب وقود.^(٥) وينقسم النصف المتبقى في كلتا المنطقتين إلى خشب منشور ولب لصناعة الورق، ومنتجات أخرى. ويخضع الفحم واللب على وجه الخصوص للاستغلال من قبل المجرمين.

١٢ - وفي أفريقيا، يقدر أن ما يقرب من ٩٠ في المائة من استهلاك الأخشاب يستخدم كحطب وقود وفحم (يتراوح ما بين ٣٥ إلى ٩٥ في المائة)، في حين أن الإنتاج الرسمي للفحم هو ٣٠,٦ مليون طن في عام ٢٠١٢، تتراوح قيمته ما بين ٩,٢ بليون و٢٤,٥ بليون دولار سنوياً.^(٦) ويقدر أن تجارة الفحم غير المنظمة وحدها تتسبب في خسارة مباشرة في عائدات البلدان الأفريقية تصل ما بين ١,٥ بليون إلى ٣,٩ بلايين دولار سنوياً.^(٧) وعلى ضوء الاتجاه الحالي في التوسع الحضري، والزيادة المتوقعة في السكان بنحو ١,١ بليون نسمة في أفريقيا جنوب الصحراء بحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يزداد الطلب على الفحم ثلاثة أضعاف على الأقل في المدى القصير. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى آثار خطيرة من قبيل إزالة الغابات على نطاق واسع، والتلوث ويترتب على ذلك من مشاكل صحية في المناطق الفقيرة، خاصة بالنسبة للنساء. كما أن ازدياد الطلب على الفحم سيؤدي إلى الانبعاثات من فقدان الغابات والملوثات المناخية القصيرة العمر في شكل كربون أسود. كما أن إنتاج الفحم وتجارة الفحم تمثلان مصدرين هامين للدخل بالنسبة للفقراء من المنتجين في المناطق الريفية ومصدراً رخيصاً للطاقة لفقراء المناطق الحضرية، مما يؤدي بالتالي إلى الارتفاع الشديد في الطلب على الفحم. فالفحم كمنتج له وضع قانوني يختلف اختلافاً كبيراً بين السلطات القضائية في البلدان وفيما بينها. وتتراوح تجارة الفحم من التجارة المنظمة إلى التجارة غير المنظمة وغير المشروعة وحتى غير القانونية وفي بعض الحالات يعد الفحم عاملاً في نشوب الصراعات.^(٨)

١٣ - وفي حين تبلغ الصادرات الرسمية من أغلبية البلدان الأفريقية حمولة بضعة شاحنات فقط في السنة، تشير الأدلة المتاحة إلى وجود أعداد أكبر كثيراً من الشاحنات التي تستخدم في جمع أكياس الفحم من جميع المناطق المحمية أثناء الليل، بما في ذلك عبر النقاط الحدودية. ويكشف تحليل الصور المرسل من السواتل عن وقوع قطع غير مشروع ومكثف للأشجار في كثير من المناطق المحمية، بما في ذلك مناطق الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في شمال شرقي مدغشقر، حيث تحمل السفن بالفحم أو بالأخشاب

(٥) المرجع نفسه.

(٦) <http://faostat.fao.org/site/628/default.aspxhttp>, <http://faostat.fao.org/site/626/default.aspx#ancor>

(٧) الأرقام من المكتب الإحصائي لمنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي، Figures from FAOSTAT and the World Bank،

Environmental Crisis or Sustainable Development Opportunity: Transforming the charcoal sector in Tanzania, available from www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDS/IB/2009/09/01/000334955_20090901084035/

Rendered/PDF/502070WP0Polic1B0x0342042B01PUBLIC1.pdf.

(٨) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٢٠١٣، Transnational Organized Crime in Eastern Africa: A Threat،

Assessment، متاح على العنوان www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Studies/TOC_East_Africa_2013.pdf،

برنامج الأمم المتحدة للبيئة - الإنتربول، ٢٠١٠، *The Last Stand of the Gorilla: Environmental Crime and Conflict in the*

"Final report of the، ٢٠٠٢، Congo Basin، available from www.unep.org/pdf/GorillaStand_screen.pdf؛

Panel of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo"، available from www.pcr.uu.se/digitalAssets/96/96819_congo_20021031.pdf.

لتصديرها، بما في ذلك خشب الورد. وتكشف قوائم الإنترنت عن وجود أكثر من ٩٠٠ ١ تاجر فحم في أفريقيا وحدها، ٣٠٠ على الأقل منهم يقومون رسمياً بتصدير طلبيات بحد أدنى يتراوح ما بين ١٠ إلى ٢٠ طناً من الفحم في الشحنة الواحدة. ومن المتوقع أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بعدة مرات، كما أن الطلبات اليومية الدنيا لكثير من فرادى المصدرين تتجاوز المجموع الرسمي للصناعات السنوية. وفي شرق ووسط وغرب أفريقيا، يقدر صافي الأرباح من التعامل غير المشروع في الفحم غير المنظم أو غير المشروع أو غير القانوني والضرائب عليه بما يصل إلى ٧,٤ بليون دولار وهو أكبر بمقدار ٢,٨ مرة من قيمة المخدرات غير المشروعة المتداولة في أسواق المنطقة.^(٩)

رابعاً - دور الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية في المال المهدد

١٤ - ويؤدي الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية دوراً كبيراً في المال المهدد، إذا أنه يوفر التمويل للجريمة المنظمة والمجموعات المسلحة من غير الدول، بما ذلك الجماعات الإرهابية. ففي بعض الحالات، يكون استغلال الموارد عاملاً مسبباً في تحريك الصراعات، بينما يكون في حالات أخرى ناتجاً ثانوياً وانتهازياً من الصراع. وفي كلا الحالتين، فإنه ينطوي على أثر خطير على الموارد الطبيعية المعنية، بما في ذلك لكونه سبباً في انقراض عدد من الأنواع المحلية. وكما تم إبرازه أعلاه، ربما يكون الفحم أهم عنصر على الإطلاق من عناصر الإتجار غير المشروع في أنواع النباتات والحيوانات من حيث المال المهدد، على الرغم من وجود منتجات أخرى ذات أهمية كبيرة كذلك.

١٥ - قدر أنه قد تم قتل ١٥ ٠٠٠ فيل في ٤٢ موقع من المواقع التي يغطيها نظام رصد قتل الأفيال غير المشروع في عام ٢٠١٢. ويقدر أن حجم أعداد الأفيال في الغابات قد تناقص بنحو ٦٢ في المائة في الفترة ما بين ٢٠٠٢ و ٢٠١١.^(١٠) ويبلغ عدد الأفيال التي تقتل في أفريقيا سنوياً ما بين ٢٠ ٠٠٠ إلى ٢٥ ٠٠٠ من ما مجموعه ٤٢٠ ٠٠٠ إلى ٦٥٠ ٠٠٠ فيلاً.^(١١) وقد يمثل قيمة العاج الأفريقي الخام من الصيد الجائر في السوق لدى المستهلك النهائي في آسيا بما يقدر بـ ١٥٠ إلى ١٨٨ مليون دولار في السنة، هذا بالإضافة إلى العاج من المصادر الآسيوية الأخرى. وتشير الأدلة المتوفرة، بما في ذلك من حجم الإتجار، والشحنات الفردية الكبيرة وارتفاع قيمة العاج، إلى تورط شبكات الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ويوفر العاج أيضاً جزءاً من الدخل لمجموعات الميليشيات في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وربما يمثل أيضاً مصدر الدخل الرئيسي لجيش الرب الذي يعمل حالياً في المثلث الحدودي بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وبالمثل يوفر العاج مصدر الدخل لعصابات الجنجويد السودانية وغيرها من العصابات المتحركة على الجياد بين تشاد والنيجر والسودان. بيد أنه، بالنظر إلى عدد الأفيال المحلية المتوفرة وتقديرات أعداد الأفيال التي تقتل داخل نطاق سيطرة هذه المجموعات من الميليشيات،

(٩) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٢٠١٣، *Transnational Organized Crime in Eastern Africa: A Threat Assessment*, available from www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Studies/TOC_East_Africa_2013.pdf.

(١٠) Maisels et al., 2013, "Devastating decline of forest elephants in Central Africa", available from www.plosone.org/article/info%3Adoi%2F10.1371%2Fjournal.pone.0059469.

(١١) CITES, 2013, "Status of African elephant populations and levels of illegal killing and the illegal trade in ivory: A report to the African Elephant Summit", December 2013, available from

https://cmsdata.iucn.org/downloads/african_elephant_summit_background_document_2013_en.pdf; UNEP,

CITES, IUCN, TRAFFIC 2013. *Elephants in the Dust – The African Elephant Crisis. A Rapid Response Assessment*. UNEP, GRID-Arendal.

من المرجح أن يصل الدخل السنوي من العاج لهذه المجموعات في شرق وغرب ووسط أفريقيا جنوب الصحراء إلى ما يقارب ٤ إلى ١٢,٢ مليون دولار.

١٦ - وفيما يتعلق بوحيد القرن، يتم نحو ٩٤ في المائة من الصيد الجائر في جنوب أفريقيا وزمبابوي، والتي تستأثر بالنسبة الأكبر كثيراً من الأعداد المتبقية من وحيد القرن. فقد ازداد الصيد الجائر لوحيد القرن زيادة كبيرة، من أقل من ٥٠ في عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ١٠٠٠ حالة صيد جائر في عام ٢٠١٣ تتورط فيها العصابات المنظمة. ويبلغ حجم أعداد وحيد القرن الأسود ووحيد القرن الأبيض نحو ٨٠٠ و ٢٠ ١٠٠٠ على التوالي، في عام ٢٠١٠، في حين يبلغ عدد وحيد القرن الآسيوي قرابة الـ ٦٠٠ ٣. وقد اختفت أعداد وحيد القرن تماماً من العديد من البلدان الآسيوية والأفريقية في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن الأعداد الشاملة لوحيد القرن في أفريقيا كانت في تزايد. وتبلغ قيمة قرون وحيد القرن من الصيد الجائر في عام ٢٠١٣ في الأسواق ما بين ٦٣,٨ مليون دولار إلى ١٩٢ مليون دولار تقريباً ولكن تلك القيمة تقل كثيراً عنها لدى أولئك الموجودون على الخط الأمامي لمنطقة الصيد الجائر.

١٧ - تجرى بانتظام جباية الضرائب غير المشروعة على الفحم - وتصل عادة إلى ٣٠ في المائة من قيمة السلع المتداولة في التجارة - وتقوم مجموعات الجريمة المنظمة والمليشيات والمجموعات الإرهابية في أنحاء أفريقيا. فعلى سبيل المثال، يبدو أن الدخل الأساسي للشباب يأتي من الضرائب غير الرسمية في نقاط التفطيش بجواجز الطرق^(١٢) والموانئ. ومن المعروف أنها تصل ما بين ٨ ملايين إلى ١٨ مليون دولار سنوياً من الإتجار غير المشروع في الفحم في كل حاجز على الطريق في مركز بدادي في الصومال. وقد ازداد تصدير الفحم من مينائي كيسمايو وبراعوي على وجه خاص منذ صدور قرار مجلس الأمن بحظر تصدير الفحم. ويستأثر الشباب بنحو ثلث الدخل من تلك الصادرات التي تمثل ما بين ٣٨ إلى ٥٦ مليون دولار. ويقدر الحجم الكلي لتجارة الصادرات غير المشروعة للفحم من الصومال بما بين ٣٦٠ إلى ٣٨٤ مليون دولار سنوياً.^(١٣) وعلى الرغم من الحاجة إلى المزيد من الدراسات الاستقصائية لدور الفحم في المال المهدد، بالنسبة للبلدان الأفريقية التي هي في حالة صراعات، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، والصومال، والسودان، تشير تقديرات متحفظة إلى أن المليشيات والمجموعات الإرهابية في هذه المناطق قد تكسب، تبعاً للأسعار، ما بين ١١١ مليون إلى ٢٨٩ مليون دولار سنوياً من جمع الضرائب وسيطرتها على تجارة الفحم غير المشروعة أو غير المنظمة.

١٨ - قد يزداد حجم تجارة الفحم إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف في العقود المقبلة مع ازدياد الطلب عليه. ومن خلال عمل الشبكات والشركات الوهمية في هذه التجارة، تتمكن المليشيات أو المجموعات الإرهابية من تأمين دخل مستقل عن نجاحاتها في حملاتها العسكرية، مما يمكنها من إعادة تجميع صفوفها والظهور على السطح بعد أي هزائم عسكرية ظاهرة. وخلافاً لتجارة المخدرات غير المشروعة، والقرصنة وأنشطة الاختطاف للحصول على الفدية وتمثل عمليات تهريب الأحياء البرية وغيرها من أنواع جرائم الأحياء البرية والتجارة غير المنظمة وأحياناً التجارة غير المشروعة في الفحم مصدراً آمناً ومرجعاً للدخل يمكن أن تستغله مجموعات الجريمة المنظمة والجماعات المسلحة من غير الدول على حد سواء في مناطق بعيدة خارج المناطق الجغرافية لسيطرتهم. ويدخل اختلاط الإتجار غير المشروع والتجارة المشروعة في أجزاء كثيرة من الإتجار غير المشروع في الأحياء

(١٢) أنظر S/2013/413.

(١٣) المرجع السابق نفسه.

البرية ويتطلب بوجه خاص استجابة منسقة ومعقدة أكثر مما تقوم به الوكالات البيئية ووكالات الإنفاذ بصورة معزولة.

خامساً - الاستجابات

١٩ - وهناك تسليم على نطاق واسع بأن الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية يشكل تهديداً خطيراً على البيئة وعلى التنمية المستدامة. وقد انعكس هذا في مجموعة من المقررات التي اعتمدها اتفاقية الإتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض واللجنة المعنية بالجريمة والعدالة الجنائية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومجلس الأمن، بما في ذلك القرارات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال.

٢٠ - تعتبر أهم الاستجابات وأكثرها فعالية في التصدي للإتجار غير المشروع في الأحياء البرية هي تلك التي تؤدي إلى تقليل الطلب على السلع الاستهلاكية. وعلى الرغم مما تحقق من نجاحات في تقليل الطلب على منتجات الأحياء البرية المتداولة في الإتجار غير المشروع فإن الاستجابات تتطلب تغييراً سلوكياً من خلال زيادة الوعي والفهم على صعيد المستهلك، بما في ذلك بشأن كيفية غسل أموال الأحياء البرية من خلال سلاسل الإمدادات القانونية. وفي الواقع من المرجح أن تنطوي أغلبية الحالات التي يختلط فيها الإتجار المشروع بالإتجار غير المشروع في الأحياء البرية على مجموعة من التدابير من قبيل تقليل الطلب من خلال بذل الجهود الاجتماعية والاقتصادية، ومخططات إصدار الشهادات وتوعية المستهلكين، وتطبيق إدارة أكثر فعالية، وترشيد الإدارة، وتوفير سبل عيش بديلة. وتتطلب هذه أن تكون مصحوبة بالإنفاذ، بما في ذلك الحماية في الخطوط الأمامية وإحكام الأنشطة الجمركية، وتعزيز التشريعات، والجهود الشرطية والقضائية.

٢١ - ظلت تدابير الإنفاذ الخاصة بالحد من الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية متواضعة حتى الآن. وظلت القدرات على إجراء التحقيقات غير كافية والتمويل لحماية الموارد محدوداً. وكثيراً ما كانت تنعكس محاکمات مخالفات الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية والأحكام التي تصدر في هذه الجرائم كما لو كانت مخالفات بسيطة، وكثيراً ما تكون قاصرة على المجرمين الفقراء على الطرف الأدنى من سلسلة القيمة. بيد أن الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية في الكثير من الأحيان ينطوي على انتهاك لقوانين الضرائب، ومكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد، ويتضمن في بعض الحالات تورط مجموعات الجريمة المنظمة والعنف والإتجار غير المشروع وتمويل المجموعات المسلحة من غير الدول. فدراسة الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية فيما يتعلق بهذه القوانين قد توفر في بعض الأحيان نقطة دخول أكثر فعالية وأهمية مناسبة إلى حد بعيد لأغراض التحقيقات وما يتبعها من تقييم من أجل المحاكمة.

سادساً - النجاحات والتقدم

٢٢ - هناك مجموعة من المبادرات الناجحة والتي انطلقت مؤخراً في التصدي للإتجار غير المشروع في الأحياء البرية، وضعها المجتمع الدولي وفرادى البلدان في مختلف القارات. ويمكن توسيع هذه المبادرات والبناء عليها. وترد أدناه بعض الأمثلة المهمة التي لا تمثل سوى جزء صغير من المبادرات الناجحة الكثيرة الجارية التي وضعها المجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية والحكومات.

٢٣ - أدى الصيد غير المشروع من أجل صوف الشاطوش إلى انخفاض حد بنحو ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من أصل الطيأ التبتية البالغ عددها نحو مليون في الصين وفي ذلك حوالي تسعينيات القرن الماضي وأوائل الألفية. وقد شملت الاستجابات لذلك الصيد الجائر العمل مع المجتمعات المحلية من أجل إنشاء محتجزات ومناطق محمية أخرى، مصحوبة بجهود شرطية وعسكرية كبيرة لمنع القضاء التام عليها. فقد أدت تحسن

الإدارة والنجاح في حملات إزكاء الوعي إلى جانب الجهود المبذولة للإنفاذ الصارم إلى منع انقراض الطباء التبتية. وقد بدأت أعداد الطباء تعود شيئاً فشيئاً إلى طبيعتها على الرغم من أنها لا تزال معرضة للغاية للتضرر.

٢٤ - بلغت إزالة الغابات في منطقة الأمازون البرازيلية إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٢ إذ أن رصد الغابات هناك بدأ في عام ١٩٨٨. وتبعاً للتقديرات، فقد انخفضت نسبة إزالة الغابات بنسبة تتراوح بين ٦٤ إلى ٧٦ في المائة ويعزى ذلك في المقام الأول للنهج المتبع في تنسيق الإنفاذ باستخدام صور الأقمار الصناعية والعمليات والتحقيقات الشرطية الموجهة. وقد شملت الجهود المبذولة عمليات الحماية والتحقيقات في الخطوط الأمامية، إضافة إلى مقاضاة قادة العصابات والشبكات. وفي حين أن الجهود التي بذلت قد تكون السبب الرئيسي وراء الانخفاض الملحوظ في قطع الأشجار غير المشروع، من المهم الإشارة إلى أن الحملة مدعومة بجهود واسعة النطاق من خلال الحد من الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية والمبادرات الأخرى لتعزيز العملية التشاركية للشعوب الأصلية وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل تطوير سبل عيش بديلة مستدامة. ويظل توحيد جهود الإنفاذ المدنية والحكومية التحدي الكبير والأولوية في التصدي للإتجار غير المشروع في الأحياء البرية بشكل أعم.

٢٥ - وتشمل الجهود الهامة الأخرى بطرف إمداد الإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، تعزيز حماية الأحياء البرية في الخطوط الأمامية، وذلك من قبيل تدريب حرس الصيد والذي تم تنظيمه مؤخراً ولا يزال مستمراً على نطاق واسع في شرق أفريقيا. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة على وجه الخصوص، تلقى أكثر من ١١٠٠ من حرس الصيد تدريباً متخصصاً خلال العامين الماضيين. وتغطي الدورة الدراسية تتبع المتورطين في الصيد الجائر والتكتيكات وإدارة مسرح جرائم الأحياء البرية، وقد أدى ذلك إلى ربط المشتبه بهم بمسارح الجرائم وبسلسلة من اعتقالات الصيادين في الخطوط الأمامية. ولا تقتصر الدورة التدريبية على تحسين قدرات حرس الصيد على إيقاف الصيادين واعتقالهم بل تدعم أيضاً نجاح المحاكمات وأخلاقيات الإنفاذ الجيدة بناء على الأدلة والملاحقة والمحاكمة في المحاكم. وهذه الجهود تستثمر في القدرات الطويلة الأجل ولا تقتصر على مجرد العمليات أو جهود الإنفاذ القصيرة الأجل. وينبغي أن تشمل الاستجابات الفعالة للإتجار غير المشروع في الأحياء البرية جهود الإدارة الرشيدة والإنفاذ في المدين القصير والبعيد إلى جانب أنشطة للحد من الحوافز المشجعة على الصيد الجائر وقطع الأشجار غير المشروع، ودعمها بتشريعات ملائمة رادعة واستحداث سبل عيش بديلة. فالنهج ذات البعد الواحد، سواء كانت تركز على الإنفاذ أو على الجوانب الاجتماعية الاقتصادية من غير المرجح أن تنجح إن كانت بمعزل عن غيرها.

٢٦ - في مناطق كثيرة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، لا يزال هناك عدد قليل للغاية من حرس الصيد على الأرض، وفي كثير من الأحيان يحصلون على رواتب منخفضة للغاية. وكثيراً ما يفتقرون إلى وسائل النقل لتغطية آلاف الكيلومترات المربعة من المناطق المحمية، ويجد حرس الصيد بشكل متزايد أنفسهم مواجهين بصيادين مسلحين، وحتى بميليشيات مسلحة. وقد ورد أن أكثر من ١٠٠٠ فرد من حرس الصيد قد قتلوا في أنحاء العالم أثناء تأديتهم الخدمة في العقود الأخيرة. وفي منطقة فيرونغاز في شرق ووسط أفريقيا، وهي موطن لآخر الغوريلا الجبلية الموجودة في العالم - قتل أكثر من ٢٠٠ من حرس الصيد بسبب تدخلهم في أعمال الفحم غير المشروعة في المنطقة. فالرواتب والتدريب وتعزيز وجود حرس الصيد في الخطوط الأمامية، جميعها تتطلب جهود إنمائية متواصلة ومركزة، وهي في كثير من الحالات تعزز أيضاً الأسس اللازمة للسياسة المستدامة القائمة على الأحياء البرية. وفي حين يعد تنفيذ التكنولوجيات المتقدمة ونشرها من قبيل الكاميرات وأجهزة

الاستشعار عن بعد والطائرات بدون طيار، من المرجح أن تدعم مثل هذه الجهود، تبقى هذه التكنولوجيات ليست بديلاً عن حرس الصيد المدربين تدريباً جيداً والحاصلين على مرتبات جيدة وضباط الشرطة والجمارك والمحققين والتعاون القضائي إلى جانب البرامج المجتمعية وتوفير سبل كسب العيش البديلة.

٢٧ - وعلى الحدود الوطنية، نجح برنامج الرقابة على الحاويات المشترك بين مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية في استهداف شحنات الحاويات في الموانئ البحرية والموانئ الجافة في عدد متزايد من البلدان، مما أدى إلى مصادرة أحياء برية متداولة في التجارة غير المشروعة، بما في ذلك الخشب. وفي ٢٣ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ على سبيل المثال، تمت مصادرة حاويتين تحتويان على ٣,٨ أطنان من العاج و ٢٦٦ طناً من خشب التيك في لومي مما أدى إلى اعتقالات متعددة.

٢٨ - وقد أدى التعاون الدولي، مثل التعاون الذي يدعمه الاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد النباتات والحيوانات البرية، الذي يضم اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالإنقراض، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، وزيادة التعاون فيما بين الوكالات والبلدان، إلى خلق هيكل أكثر فعالية في توفير الدعم للبلدان في مجالات الشرطة والجمارك والنيابة العامة والقضاء. كما أن التحسن في تبادل المعلومات الاستخباراتية فيما بين الوكالات قد ساعد أيضاً في تمكين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية من دعم البلدان في تنفيذ عمليات شرطية أكبر وأكثر فعالية، أدت إلى مصادرة كميات أكبر من منتجات الأخشاب والأحياء البرية غير المشروعة. وفي عام ٢٠١٣، وفي إطار مشروع ليف للإنترنتبول، أجريت عملية ليد، في كوستاريكا وجمهورية فنزويلا البوليفارية، أدت إلى مصادرة ٢٩٢ ٠٠٠ طن متري من الأخشاب والمنتجات الخشبية - أي ما يعادل حمولة ١٩ ٥٠٠ شاحنة وتبلغ قيمتها قرابة الـ ٤٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٣ أيضاً نفذ مشروع وزدام ومشروع ليف للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية في شرقي أفريقيا شارك فيهما ضباط إنفاذ الأحياء البرية، وسلطات الغابات وحراس الحدائق ومسؤولو الشرطة والجمارك من خمسة بلدان - موزامبيق وجنوب أفريقيا وسوازيلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي - أسفرت عن استرداد ٢٤٠ كيلوجرام من العاج و ٨٥٦ قطعة من الأخشاب، و ٦٦٠ حالة اعتقال. كما تم أيضاً ضبط ٢٠ كيلوجرام من قرون وحيد القرن، و ٣٠٢ كيساً من الفحم و ٦٣٧ قطعة أسلحة نارية و ٤٤ مركبة.

٢٩ - وفيما يتعلق بغسل الأموال والجريمة غير المنظمة، وفي أعقاب دورة تدريبية نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع وحدة التحقيقات المالية والوكالة الإندونيسية لمكافحة الفساد، كشف مدربون من جاكرتا للمحليين في غرب بابوا طريقة استخدام نظم مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد في كشف قطع الأشجار غير المشروع والتحقيق فيه ومحاكمة مرتكبيه. فقد كشفت وحدة التحقيقات المالية، عقب تلك الدورة، معاملات مشبوهة للغاية، أدت بدورها إلى إجراء تحقيقات ثم محاكمات، حيث تم نقض حكم سابق بالإدانة عن قطع غير مشروع للأشجار حكم مرتكبها بالسجن لمدة عامين، وبعد أن وجهت المحكمة العليا في جاياپورا، في بابوا، في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، أنه مذنب بارتكاب مخالفات غسل الأموال، حكم على المتهم بالسجن لمدة ٨ سنوات، الأمر الذي كشف حجم قطع الأشجار غير المشروع والتهرب.

٣٠ - هناك عدد من المبادرات الخاصة بالتعاون بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، واتفاقية الإتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للإنقراض، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى توفر الفرصة

لتقاسم وتبادل معلومات حيوية، وتوفير الدعم والتدريب للبلدان المتضررة بالإتجار غير المشروع في الأحياء البرية. وقد أسفرت هذه المبادرات عن نتائج مبكرة مهمة وذات أثر. بيد أن مستوى تلك المبادرات وتنسيقها لم يكن كافياً لمواكبة تنامي الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أن تكون جهود الإنفاذ هذه مصحوبة بتركيز أكبر على توعية المستهلكين وتقليل الطلب (بالاعتماد على العدد المتنامي من حملات زيادة توعية المستهلكين التي تنظمها منظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى من أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والدولي)، وتوافر سبل العيش المستدامة البديلة، والجهود الخاصة بالتصدي للفساد.

سابعاً - الاستنتاجات والاعتبارات الأخرى

٣١ - وبناء على الالتزامات الحالية، تقترح المسائل التالية كاعتبارات ذات أولوية لزيادة تعزيز الاستجابات الجارية للإتجار غير المشروع في الأحياء البرية:

(أ) تشمل العواقب المترتبة من الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية الآثار البيئية والاجتماعية (بما في ذلك الأمنية) والاقتصادية، بما فيها التأثير على قاعدة الموارد للمجتمعات المحلية وما ينتج عنه من سرقة رأس المال الطبيعي على المستوى الوطني. فالإتجار غير المشروع في الأحياء البرية بالتالي يشكل عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة، وهو ينطوي على استغلال خليط معقد من ضعف الإدارة البيئية والإتجار غير المنظم، والثغرات في التشريعات ونظم غسل لارتكاب جرائم عبر وطنية خطيرة تقوض المؤسسات الحكومية والأعمال المشروعة؛

(ب) يضم الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية مجموعة عريضة من النباتات والحيوانات، في جميع أنحاء القارات. فوتيرة الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية ومستوى تطوره وطبيعته العالمية تتجاوز قدرات الكثير من البلدان والمنظمات الفردية للتصدي له. فالإتجار غير المشروع في الأحياء البرية لا يقتصر على كونه يشكل قطاعاً إجرامياً خطيراً للغاية، يشمل الجريمة المنظمة والصراعات العنيفة والإرهاب، وإنما يخلق أيضاً تحديات في مجالات الفقر والتنمية والإدارة. ومن الأمور الهامة بوجه خاص تزايد تورط الشبكات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية في الإتجار غير المشروع في الأحياء البرية، فضلاً عن تأثيره الخطير على البيئة والتنمية المستدامة. وتشير الاتجاهات الراهنة إلى ضرورة إعطاء الأولوية للتركيز على الإتجار غير المشروع في الفحم وفي المنتجات الحرجية الأخرى، بما في ذلك الأخشاب وعجينة الورق، والإتجار غير المشروع المستمد من مختلف الثدييات الكاريزمية، وعلى وجه الخصوص الأفيال ووحيد القرن؛

(ج) لا بد أن تبرز الاستجابات للإتجار غير المشروع في الأحياء البرية الخصائص المتباينة والمشاركة لمختلف سلاسل الإمدادات، وأن تسلم بأن الطلب من جهة المستهلكين يظل هو الدافع الأهم وراء هذه التجارة. ولا يمكن التصدي للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه التجارة بفعالية ما لم يتم استهداف عنصري العرض والطلب كليهما من عناصر سلسلة الإمدادات، وباستخدام مزيج من عناصر الردع، والشفافية، والوضوح القانوني والإنفاذ، والتغيير السلوكي، وتطوير سبل عيش بديلة. هذا يقتضي إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين معاً، بما في ذلك من قطاعات البيئة والإنفاذ والتنمية ومن أولئك العاملين في البعثات الأمنية وبعثات حفظ السلام؛

(د) وعلى الصعيد الوطني والإقليمي، كانت هناك العديد من الالتزامات القوية مؤخراً فيما يتعلق بالجوانب الكثيرة للإتجار غير المشروع في الأحياء البرية. والآن مطلوب اتخاذ إجراء فوري وحاسم وجماعي من أجل تضيق الفجوة بين الالتزامات القائمة، بما في ذلك تلك الالتزامات التي وضعت في إطار

مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وكيانات الأمم المتحدة، وتنفيذها. والمطلوب، على وجه التحديد، تعزيز التشريعات البيئية، والامتثال والتوعية، وتقديم الدعم لوكالات الإنفاذ من أجل الحد من دور الإنتاج غير المشروع في الأحياء البرية (وبخاصة في الفحم) في المال المهدد الذي تنتفع منه المجموعات المسلحة من غير الدول والإرهاب؛

(هـ) ويتعين أن يتم تكميل جهود الإنفاذ المعززة هذه بجهود أوسع في مجالي التنمية وزيادة التوعية. وهناك حاجة إلى زيادة تحليل المستخدمين النهائيين، وتصميم حملات لإذكاء الوعي لدى المستهلكين، ودعمها وتنفيذها بطريقة منهجية. كما أن للمجتمع المدني والقطاع الخاص دوراً محورياً أيضاً في هذه الجهود وأيضاً في بعض الأحيان في تحديد بدائل لتلبية طلب المستهلك لمنتجات الأحياء البرية المتداولة في التجارة بصورة غير مشروعة؛

(و) وعلى المستوى الدولي، يعد جود استجابة شاملة ومنسقة على مستوى منظومة الأمم المتحدة لدعم نهج وطنية كلية للتصدي للإنتاج غير المشروع في الأحياء البرية عنصراً مهماً من عناصر الاستجابة العالمية. ومن شأن هذه الاستجابة، مع الدعم الإضافي من قطاع الإنفاذ، أن تزيد من تعزيز الجهود فيما يتعلق بتناسق التشريعات والقوانين البيئية، والتخفيف من حدة الفقر ودعم التنمية، وزيادة الوعي والحد من الطلب؛

(ز) وسيكون الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية والثنائية أساسياً في الاعتراف بالإنتاج غير المشروع في الأحياء البرية وفي التصدي له بوصفه تهديداً خطيراً للتنمية المستدامة، وفي دعم الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تنفيذ تدابير مستهدفة للقضاء على الإنتاج غير المشروع في الأحياء البرية والامتثال لتلك التدابير وإنفاذها. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة عاجلة للاستثمار في حملات الحد من الطلب، وبناء القدرات والدعم التكنولوجي لوكالات إنفاذ القوانين الوطنية لتمكينها من تعزيز حماية الأعداد الرئيسية من الأنواع المهددة بالإنتاج غير المشروع. ويجب أن يكون هذا الدعم مصحوباً بجهود متجددة لتعزيز وجود إدارة بيئية أوسع نطاقاً من أجل التنمية المستدامة.